الأمم المتحدة

A/63/117

الجمعية العامة

Distr.: General
10 July 2008
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (خ) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢

إسبانيا ٢

أوكرانيا ٤

بنمـــا ٥

صربيا ٥

قطر ٦

كمبوديا ٦

لبنان ٧

المكسيك ٨

* A/63/50.

280708 160708 08-41906 (A)

أولا – مقدمة

١ – أعربت الجمعية العامة في قرارها ٨٢/٦١، المعنون ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“ عن اقتناعها بأنه يلزم السعي بالدرجة الأولى إلى تحديد الأسلحة التقليدية في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي، نظرا إلى أن معظم الأخطار التي تهدد السلام والأمن في عصر ما بعد الحرب الباردة ينشأ أساسا بين دول تقع في منطقة واحدة، إقليمية أو دون إقليمية، وقررت إيلاء اهتمام عاجل للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كما طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٢ – وتلبية لهذا الطلب، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى الدول الأعضاء تطلب آراءها بشأن الموضوع. وقد وردت حتى الآن ردود من الدول التالية: إسبانيا وأوكرانيا وبنما وصربيا وقطر وكمبوديا ولبنان والمكسيك. وجرى استنساخ هذه الردود في الفرع ثانيا أدناه. وسوف يصدر ما يرد من ردود أخرى إضافة لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ – ينبغي أن يتمثل الغرض النهائي من أي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة وضمان الأمن في منع نشوب النزاعات، عن طريق الحد من خطر التصورات أو الحسابات الخاطئة المتعلقة بالأنشطة العسكرية التي يقوم بها الآخرون، ووضع تدابير تجعل من اتخاذ استعدادات عسكرية في الخفاء أمرا عسيرا، والتقليل من خطر التعرض لهجومات مباغتة، والحد من احتمالات اندلاع الأعمال القتالية بصورة عرضية.

٢ – وقد تكون التدابير المتفق عليها ملزمة قانونا أو سياسيا، غير أنه لا بد لها في جميع الأحوال أن تشتمل على مجموعة من الشروط التي يمكن إيجازها في المبادئ التالية:

- **خصوصية كل حالة** – أن تكون التدابير قد تفوض بشأنها خصيصا لحالة أو منطقة جغرافية بعينها.

- **الشفافية** – أن تستند إلى تبادل المعلومات وإرساء قنوات مفتوحة للاتصال وإجراء الاتصالات بشكل سريع.
- **قابلية التحقق** – أن تقترن التدابير المعتمدة بنظام يسمح بالتحقق من الامتثال لها. وهذا هو السبيل الوحيد لكفالة الحفاظ على الثقة إذا ثارت شكوك بشأن عدم الامتثال.
- **المعاملة بالمثل** – أن المزايا التي يحصل عليها كل طرف من الأطراف فيما يتعلق بتعزيز مستوى ثقته في الأطراف الأخرى يجب أن تقابلها مزايا مماثلة لتلك الأطراف، وإلا أصبح التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير أمرا من الصعوبة بمكان.
- **طوعية التفاوض ووجوب الامتثال** – يجب أن تكون الأطراف مطمئنة في جميع الأوقات إلى التدابير المتفق عليها. ويلزم أيضا أن تكون الإرادة السياسية التي يستلزمها التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير متوافقة تماما مع الالتزام بتنفيذ هذه التدابير.
- **التدرج** – ينبغي أن تشكل التدابير عملية تطوير تدريجية يجرى في إطارها اتخاذ تدابير جديدة وأكثر فعالية في ضوء تزايد الثقة بين الأطراف.
- **التكامل** – أن يُكفل باستمرار التكامل فيما بين التدابير المتخذة على كل من الصعيد العالمي (الأمم المتحدة) والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، وفي الوقت نفسه تجنب ازدواجية التدابير.

٣ – إضافة إلى ذلك، لكي يكون نظام تحديد الأسلحة فعالا، يلزم وجود ما يلي:

- هيئة للتشاور ومتابعة تنفيذ التدابير تمثل فيها جميع الأطراف ويُكفل على صعيدها طرح المشاكل التي قد تعترض التطبيق العملي للتدابير، وكذلك التفاوض على اتخاذ تدابير أخرى جديدة أو على تعديل القائم منها وينبغي أن تتوافر لهذه الهيئة القدرة على ممارسة الضغوط السياسية الكافية من أجل إقناع الأطراف بضرورة الامتثال الكامل للالتزامات التي تعهدت بها (ولذلك تكتسب مشاركة القوى الإقليمية في هذه الهيئة أهمية قصوى).
- نظام ملائم للاتصالات يسمح بالوفاء بمواعيد الاستجابة فيما يتصل بمختلف التدابير، ويتمتع بدرجة كافية من المرونة تتيح تدفق المعلومات اللازمة لاستعادة الثقة في حالة حدوث أزمات مفاجئة.

٤ - إن من شأن اتخاذ تدابير لبناء الثقة، وخاصة فيما بين البلدان المتاخمة لبعضها المتضررة، وتعزيز المراقبة الحدودية وتدريب الموظفين المتخصصين، أن ييسر، إلى جانب آليات أخرى، تهيئة بيئة مواتية لصياغة اتفاقات تتجاوز الحدود الوطنية (بما فيها الاتفاقات المبرمة في المجال الإقليمي أو دون الإقليمي) في مجال تحديد الأسلحة.

٥ - وعلاوة على ما سبق، ينبغي لدى وضع الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي:

- اتخاذ تدابير تعزيز الثقة بين البلدان المتاخمة لبعضها وتعزيز القائم منها.
- زيادة تدابير الشفافية داخل المنتديات الإقليمية أو دون الإقليمية المعنية.
- سياسة لنشر أهداف المنتديات المذكورة في البلدان المحيطة التي لم تنخرط فيها بعد.
- إعداد جرد للأسلحة في تلك البلدان التي لم يجر فيها إعداده بعد.
- تطوير تدابير تعميم الصكوك الدولية المختلفة على الصعيد العالمي.
- اتباع سلطات التصدير والاستيراد لإجراءات صارمة.
- تعزيز آليات مراقبة صانعي الأسلحة، دون إغفال الموردين ولا مجمعي المكونات، في حالة عدم اقتناء الأسلحة كمنتجات نهائية محددة.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تقر أوكرانيا بأن معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا صك عملي وهام، وأنها تشكل حجر الزاوية في كفالة أمن القارة الأوروبية.

٢ - وتدعو أوكرانيا إلى إنفاذ الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، الذي صدّقت عليه أوكرانيا ضمن أربع دول أطراف في المعاهدة.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

ترى جمهورية بنما، في هذا الصدد ضرورة دعم هذه المبادرة الرامية إلى تشجيع إبرام اتفاقات إقليمية لتحديد الأسلحة، إذ أن من شأن وجود صكوك قانونية ثنائية أو إقليمية تحدد أنماطا مشتركة لاستيراد وتصدير الأسلحة أن يقلل من مخاطر انتشارها ونقلها بصورة غير قانونية، لأنه سييسر للدول التمييز بين الاتجار المشروع والاتجار غير المشروع.

صربيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لقد امتثلت صربيا بشكل صارم ومستمر لجميع التزاماتها الدولية بموجب وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، اتفاق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقية أوتاوا واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٢ - وانطلاقا من المادة العاشرة من وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ (التدابير المحلية)، وقعت صربيا اتفاقات ثنائية للتعاون العسكري الدولي مع بلغاريا وهنغاريا. وبموجب أحكام الاتفاق الموقع مع هنغاريا، أعلنت بدء خمسة أنشطة وتم الانتهاء منها في أراضي هنغاريا وصربيا عام ٢٠٠٧. وفي إطار التعاون العسكري الثنائي، أنجزت ثلاثة أنشطة في إيطاليا وصربيا وفرنسا في وقت واحد. وإضافة إلى ذلك، تعاون مركز التحقق بالوزارة الصربية تعاونا مكثفا مع المؤسسات ذات الصلة في ألمانيا والدانمرك واليونان في مجال تحديد الأسلحة.

٣ - وجرى الاضطلاع بجميع الأنشطة في إطار اتفاق دايتون للسلام في امتثال تام لنص وروح الاتفاق (المادتان الرابعة والخامسة)، وفي جو من الشفافية وبتفان واتساق مهنيين. وفي عام ٢٠٠٧، جرى الاضطلاع بخمسة أنشطة في أراضي الأطراف الموقعة وخمسة أنشطة في أراضي صربيا. وفي عام ٢٠٠٨، اضطلع بنشاطين في إطار الاتفاق في مجال تحديد الأسلحة حتى الآن خلال عام ٢٠٠٨. وسعيا منها إلى إيجاد الظروف المواتية التي تفضي إلى تعزيز تدابير بناء الثقة في الإطار دون الإقليمي، قبلت صربيا طوعا الالتزام باستقبال عملية

تفتيش واحدة إضافة إلى عدد الحصص السلبية بموجب المادة الرابعة من اتفاق دايتون للسلام (٦/٧) عام ٢٠٠٨.

٤ - وتعد كميات الأسلحة في وحدات القوات المسلحة الصربية أدنى بكثير من الحصص التي وافق عليها اتفاق دايتون للسلام وتشهد انخفاضاً إلى المستويات الدنيا اللازمة للوفاء بمتطلبات الأمن الخارجي والداخلي للبلد.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١ - في ضوء الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق القرار ٤٤/٦٢، تقدم دولة قطر مقترحا إلى مكتب شؤون نزع السلاح مفاده أن يضطلع فريق للخبراء بمهمة إعداد دليل للتسلح يكون بإمكان الدول الأعضاء الرجوع إليه لتحديد احتياجاتها من الأسلحة التقليدية في ضوء ظروف كل بلد من حيث عدد السكان والثروة والموارد والأنشطة والموقع الجغرافي والظروف الجغرافية - السياسية. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن إعداد برامج حاسوبية من شأنها أن تقدم، استنادا إلى مدخلات خاصة ببلد ما، اقتراحات عن مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالاحتياجات المعقولة الملائمة لظروف خاصة، والتي يكون من شأنها تحديد الوضع التسليحي لأي بلد، وما إذا كان معقولا أو مبالغا فيه.

٢ - وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن دولة قطر لا تمتلك إلا الأسلحة التقليدية وبكميات كافية فقط لضمان أمنها في ضوء الظروف السائدة في المنطقة. وهي تعمل جاهدة على تحقيق أقصى الاستخدام للسلاح الموجود حاليا في حوزتها عن طريق تطوير نظم الصيانة والنهوض بتأهيل الموظفين.

كمبوديا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - استضافت كمبوديا واقترحت عددا من المؤتمرات والحلقات الدراسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعملت دائما على خفض أحجام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ضوء التزام كمبوديا الدائب بخفض حجم الأسلحة الصغيرة، فإنها تسير في

الطريق الصحيح الموصل إلى تحقيق السلام لشعبنا في البلد بأسره. وإضافة إلى ذلك، أُقر بخبرتنا الدائمة والطويلة الأجل ولقيت تلك الخبرة التأييد من المجتمع الدولي. وخلال المؤتمر الوزاري الذي عقدته رابطة دول جنوب شرق آسيا في هانوي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كُلفت كمبوديا بالاضطلاع بالدور الرائد في تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي.

٢ - وفي ظل التعاون الطيب مع الجهات المانحة الأجنبية، تلقت كمبوديا الأموال والمساعدة التقنية في إطار المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي بشأن الحد من حجم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كمبوديا، من أجل تنفيذ المشروع في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. وعملت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع بمثابة مركز قيادة في مجال تحقيق هدف خفض حجم الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

فيما يتعلق بتحدي الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، يؤكد لبنان ما يلي:

- الالتزام التام بقرارات الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة واحترام ميثاقها بهذا الشأن.
- تعهد كل الدول الإقليمية المعنية الالتزام بالتنفيذ، منعا لتكرار ظاهرة الكيل بمكيالين كما هو حاصل في اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاسبتها في حال عدم الامتثال.
- إصدار تشريعات على الصعيد الإقليمي والدولي لحد من انتشار هذه الأسلحة، مع المحافظة على إمكانية استعمالها على الصعيد الفردي أو الجماعي في حالات مقاومة الاحتلال أو الدفاع عن الأرض.
- تعزيز تعددية الأطراف بوصفه سبيلا لتطوير التفاوض حسب تنظيم التسلح ونزع السلاح.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تعتبر المكسيك أن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عنصرا أساسيا في بناء الثقة والحيلولة دون نشوب النزاعات بين الدول. لذا فإنه تشجيعا لإبرام اتفاقات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تقترح المكسيك اتباع المبادئ التالية:

(أ) الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الحق في الدفاع الشرعي عن النفس؛ والقانون الدولي، لا سيما مبدأ الأمن، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة؛

(ب) احترام تدابير بناء الثقة وتنفيذ الالتزامات الرامية إلى تعزيزها؛

(ج) توفير الشفافية وحسن النية في تبادل المعلومات.

٢ - وكوسيلة من وسائل دعم تحقيق المبادئ المذكورة آنفا، سيكون من المستصوب إنشاء آلية للتصديق في مجالي الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على السواء، وكذلك إجراء مفاوضات لإبرام اتفاقات في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣ - وحددت المكسيك عددا من التحديات والعوائق الأساسية التي تواجه تحديد الأسلحة التقليدية، وهي تتمثل فيما يلي:

(أ) انعدام التجانس في نظم تسجيل شتى الشركات التي تصنع الأسلحة والذخيرة؛

(ب) عدم وجود سجل متجانس للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات يمكن أن ترجع إليه السلطات التي تضطلع مباشرة بالمسؤولية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك المواد؛

(ج) عدم وجود سجل إقليمي لـ ''بصمة المقذوفات'' من أجل كل سلاح من الأسلحة النارية؛

(د) إبداء الدول قدرا أكبر من الالتزام بالاستجابة على وجه سريع لطلبات التعاون على تعقب مسار الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات؛

(هـ) السهولة النسبية في الحصول على الأسلحة التقليدية في البلدان التي لا يفرض فيها قيود على بيعها؛

(و) سهولة تحريك الأسلحة التقليدية وانخفاض أسعارها نسبيا.

الإجراءات على الصعيد الوطني

٤ - فيما يختص بتدابير الشفافية في مجال اقتناء الأسلحة التقليدية والاستراتيجية وتطويرها ونشرها، ترسل المكسيك سنويا معلومات إلى الأمم المتحدة لإدراجها في سجل الأسلحة التقليدية، وإلى منظمة الدول الأمريكية في إطار العملية العادية لتقديم المعلومات على الصعيد الدولي بشأن النفقات العسكرية، وهو ما يساعد على تعزيز تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

٥ - وتعمل المكسيك بالنظام المتكامل لتحديد نوعية المقذوفات، وهو عبارة عن سجل يضم ٠٠٠ ٦٦ بصمة من بصمات المقذوفات، تتعلق على السواء بالأسلحة المضبوطة وكذلك أغلفة المقذوفات والطلقات المستعملة المجمعة في الحوادث الجنائية. وعلاوة على ذلك يضم النظام أجهزة للربط بين المقاطعة الاتحادية ومقاطعات غوادالاخارا، وخاليسكو، ورينوسا، وتاموليباس.

٦ - وتجدر الإشارة إلى أن المكسيك تعكف حاليا على وضع سجل وطني لبصمات المقذوفات، يتيح التحكم بشكل أكبر في الأسلحة المضبوطة وكذلك الأسلحة التي تمتلكها شركات الحراسة.

٧ - وقد تم تطبيق استراتيجية في مجال الأمن القومي، تشمل اتخاذ إجراءات لمراقبة الحدود وكذلك تنفيذ خطة الحراسة، وخطة تجارة الأسلحة والمبادرة المعروفة باسم ميريدا. وعلى غرار ذلك جرى تعزيز التدابير الرامية إلى حراسة المداخل والمخارج في المطار الدولي بمدينة المكسيك، وبالمناطق الرئيسية من البلد من قبيل: توكسيتلا غوتييرس، تاباشولا، كانكون، فيا إرموسا، مونتيري، سيوداد خوارس، إرموسيو، تيخوانا، ميكسيكالي.

الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٨ - وقعت المكسيك مع وزارة الدفاع بالولايات المتحدة اتفاقات متعددة من أجل وضع برامج لتبادل العسكريين بغية تعزيز صلات المودة والتفاهم بين القوات المسلحة في المكسيك والولايات المتحدة.

٩ - وخلال المؤتمر الثاني الذي عقدته الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، الذي عقد في المكسيك يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اقترحت المكسيك

بدء عملية استشارية ترمي إلى القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء نظام لتبادل المعلومات عن الأسلحة النارية والذخائر التي جرى مصادرتها من المجرمين و/أو المبلغ عنها باعتبارها مسروقة أو ضائعة، بما في ذلك إمكانية وضع سجل لمنطقة نصف الكرة، وسجلات إقليمية ودون إقليمية وثنائية ووطنية، وغير ذلك من التدابير الملائمة بغرض دعم قدراتنا على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغير ذلك من المواد ذات الصلة.

١٠ - لذا ينظر إلى السجلات الوطنية والثنائية ودون الإقليمية والإقليمية على أن ثمة إمكانية لإحداث التكامل فيما بينها والعمل بها بصورة تدريجية.

١١ - وعلاوة على ذلك اعتُمد خلال المؤتمر اتفاق تلاتيلولكو، الذي يضم التدابير التالية:

(أ) القيام على الصعيد الوطني بتنفيذ التدابير العملية والتشريعية الضرورية لضمان وسم الأسلحة النارية المصنعة أو المستوردة أو المصادرة أو المضبوطة؛ وكذلك تأمين الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات وغير ذلك من المواد ذات الصلة التي يجري استيرادها أو تصديرها أو التي تنقل بشكل عابر داخل أراضي كل دولة؛

(ب) تشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين الدول، لا سيما بين السلطات المختصة بتطبيق القانون والسلطات الجمركية، للإسهام في اعتماد أفضل الممارسات داخل الجمارك الوطنية وعلى الحدود بغرض مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛

(ج) التزام الدول بتدمير فوائضها من الأسلحة التقليدية، وكذلك حماية الترسانات الوطنية والرقابة عليها.

١٢ - وعقدت المكسيك يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي استهدف نشر المعلومات بين المشاركين عن مضمون المشاورات التي تجري في إطار علمية أوسلو، وتشجيع الالتزام بإعلان ولينغتون، وتشجيع مشاركة بلدان المنطقة في المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في دبلن (١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨)، حيث سيجري التفاوض على نص المعاهدة المقبلة المتعلقة بالذخائر العنقودية.

١٣ - وعلى إثر عقد المؤتمر انضمت بنما وبوليفيا والسلفادور وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية إلى إعلان ولينغتون، حيث تأكد بذلك تمثيل إقليمي أكبر خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في دبلن.